

أمر عدد 2266 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جوان 2014 يتعلق بإتخاذ
الأمر عدد 519 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلق
بإحداث معلوم على الفضلات من الحديد عند التصدير.

رائد رسمي عدد 52 بتاريخ 2014.07.01

إيداع قانوني بتاريخ 2014.07.02

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وعلى مداولة مجلس الوزراء وبعد إعلام رئيس الجمهورية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - يضاف إلى أحكام الفصل 2 من الأمر عدد 519 لسنة
2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلق بإحداث معلوم على الفضلات
من الحديد عند التصدير كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ما يلي :
كما تعفى من المعلوم المشار إليه بالفصل الأول من هذا الأمر
فواضل الحديد المتأتية من رسكلة الإطارات المطاطية التي لا يمكن
تثمينها محليا والمدرجة برقم البند 72.04 من التعريفات الديوانية
وذلك على أساس برنامج سنوي مصادق عليه مسبقا من قبل مصالح
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم لا يتجاوز حجم إنتاج الشركات
الناشطة في القطاع وعلى أساس تقرير اختبار يحدد نوعية الخردة
الحديدية عند كل عملية تصدير صادر عن المركز الفني للصناعات
الميكانيكية والكهربائية.

الفصل 2 - وزير الاقتصاد والمالية ووزيرة التجارة والصناعات
التقليدية ووزير الصناعة والطاقة والمناجم مكلفون، كل فيما يخصه،
بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 24 جوان 2014.

رئيس الحكومة

مهدي جمعة

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011
المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط
العمومية،

وعلى القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر
1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971 وخاصة الفصل 48 منه،
وعلى القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر
1989 المتعلق بتطبيق تعريف جديدة للمعاليم الديوانية عند
التوريد كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة،

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي
1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية،

وعلى الأمر عدد 519 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس
2004 المتعلق بإحداث معلوم على الفضلات من الحديد عند
التصدير كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالأمر
عدد 3692 لسنة 2009 المؤرخ في 7 ديسمبر 2009،

وعلى الأمر عدد 413 لسنة 2014 المؤرخ في 3 فيفري
2014 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى رأي وزيرة التجارة والصناعات التقليدية،

وعلى رأي وزير الصناعة والطاقة والمناجم،